

٣,٤. تجريف بساتين النخيل والأشجار والمزروعات

كان العراق يحظى بنعمة وفرة النخيل فيه حتى وصلت الاحصائية إلى أكثر من ٣٥ مليون نخلة نهاية سبعينيات القرن الماضي تغطي مساحات واسعة من البلاد ولا سيما في محافظات البصرة و كربلاء المقدسة والنجف الأشرف ومناطق أخرى واسعة من محافظات الفرات الأوسط والجنوب العراقي، حتى تدخلت يد البطش والحروب العنيفة للنظام البعثي ما أدى تراجع هذا العدد الكبير إلى أدنى من الثلث وبذلك تحولت الاراضي إلى مساحات جرداء خالية بعد التجريف والتدمير.

وقد اسهمت حروب نظام البعث في اتلاف أكبر غابات النخيل في العالم الممتدة على طول شط العرب، وتحولت مناظر اشجار النخيل الى جذوع محترقة نتيجة القذائف والهاونات، فضلاً عن قيام حكومة البعث بردم مجاري المبازل لتهيئة الأرض لحركة المدفعية والمدرعات والعجلات العسكرية الأمر الذي نجم عنه زيادة مستويات الملوحة وموت النخيل. وقد تعرضت مساحات شاسعة من المحافظات إلى تجريف بساتين النخيل والاشجار والمزروعات كافة ومن شواهداها: البصرة، و الدجيل، و كربلاء المقدسة، و بابل (منطقة السياحي)، و ذي قار.



- ومن الآثار والأضرار البيئية التي خلفتها ظاهرة تجريف بساتين النخيل والأشجار والمزروعات ما يأتي:
- ١- زيادة مخاطر العواصف الترابية نتيجة تعرية التربة وانعدام الحزام الأخضر الذي يصد تلك العواصف وزيادة تأثيرها وشدها على المناطق الزراعية والسكنية.
 - ٢- التأثير في التنوع البيولوجي واختفاء أنواع مختلفة من الكائنات الحية التي تعد الأشجار موطنها الأصلي.
 - ٣- ارتفاع درجات الحرارة وزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري.
 - ٤- تغيير الواقع البيولوجي والبيئي للمنطقة، ونفوق عدد كبير من الحيوانات التي تعيش في داخل هذه البيئة وهجرة عدد آخر منها وتغير نوعية الحيوانات التي تعيش على وفق المتغيرات الجديدة التي اضافتها.
 - ٥- التسبب بأضرار اقتصادية كثيرة أدت الى تدهور المستوى المعيشي للمواطن.
 - ٦- اختفاء اصناف من الثمر النادرة.



صورة (٩-٣) تبين استمرار نظام البعث بتجريف النخيل في البصرة

- ٢ - يسمونها رفض حكومة العراق التعاون في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، وعدم ملكيتها السكان العراقيين من الحصول على ما يكفي من الغذاء والرعاية الصحية.
- ٥ - تطلب إلى حكومة العراق أن تخرج فوراً عن جميع الأشخاص المعتقلين والمحتجزين بصورة تعسفية، بمن فيهم الكوييتيون ورجالاً الدول الأخرى.
- ٥ - تطلب مرة أخرى إلى العراق، بوصفه دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن يفي بالتزاماته التي تعهد بها بحرية بموجب هذين العهدين وبموجب الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق باحتلال وكفالة حقوق جميع الأفراد، بصرف النظر عن أصولهم المتنازعين داخل أراضيهم والمغتربين أو لاداء قضائية.
- ٦ - تقر بأهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة الإنسانية إلى شعب العراق، وتطلب إلى العراق أن يسمح بوصول وكالات الأمم المتحدة الإنسانية دون عائق إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والمعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، وذلك من خلال حملة أمور منها مواصلة تنفيذ مذكره انتباههم التي وقعت عليها الأمم المتحدة وحكومة العراق.
- ٧ - تعرب عن جزعها بصفة خاصة إزاء الممارسات القمعية الموصفة ضد الأكراد والتي لا تزال تؤثر على حياة الشعب العراقي ككل.
- ٨ - تعرب أيضاً عن جزعها بصفة خاصة لعودة ظهور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جنوب العراق، نتيجة لاتخاذ سياسة مبنية ضد عرب الأهواز بصفة خاصة، مما حدا بالعديد منهم إلى التماس اللجوء خارج البلد.
- ٩ - ترحب بإيفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى الحدود بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية، وتطلب إلى حكومة العراق أن تسمح فوراً ودون شروط، بوضع مراقبين لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في منطقة الأهواز.
- ١٠ - تعرب كذلك عن جزعها بصفة خاصة إزاء جميع عمليات الحظر الداخلي، التي لا تسمح أساساً باستئنافات خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية والتي تحول دون الحصول بالصفاء على المواد الغذائية الأساسية والاعتمادات الطبية، وتطلب إلى حكومة العراق، التي تتحمل وحدها المسؤولية في هذا الصدد، أن تنهي حالات الحظر هذه وتلتزم بخطوات التعاون مع الوكالات الإنسانية الدولية في توفير الإغاثة للمتألمين فيها في جميع أنحاء العراق.
- ١١ - تعتك مرة أخرى حكومة العراق على إنشاء لجنة تحقيق مستقلة لتعري مصادر عشرات الآلاف من المفقودين.

صورة (٣ - ٩) وثيقة أممية شديدة اللهجة تظهرالجزع بسبب انتهاكات نظام البعث لحقوق الإنسان

